

محضر اجتماع مجلس إدارة شركة مساهمة عامة  
 لشركة المجموعة المتحدة للنشر والإعلان والتوزيع متباينة مغفلة عامة  
 المنعقد بتاريخ 2/5/2012

بناءً على الدعوة الموجهة من مجلس إدارة شركة المجموعة المتحدة للنشر والإعلان والتوزيع شركة مساهمة مغفلة عامة  
 وعلى أحكام قانون الشركات رقم 29 لعام 2011 .  
 وعلى أحكام النظام الأساسي للشركة وعلى الدعوة المبلغة إلى وزارة الاقتصاد والتجارة بالكتاب رقم 1813 تاريخ  
 2012/4/23 لسمعيه مندوب عنها لحضور هذا الاجتماع و الدعوة المبلغة إلى هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية ،  
 بالكتاب رقم 575 تاريخ 19/4/2012 لسمعيه مندوب عنها .  
 و الدعوة المنسوبة إلى سوق دمشق للأوراق المالية ، بالكتاب رقم 524 تاريخ 30/4/2012 لسمعيه مندوب عنها .  
 والإعلان في سور بجريدة بلدنا بالعدد 1852/1853 تاريخ 17/4/2012 و بتاريخ 18/4/2012 و بتاريخ 19/4/2012

فقد حضر في الزمان والمكان المحددين في كتاب الدعوة عدد من المساهمين يمثلون ( 98 % ) من حصص الشركة .  
 كما حضر الاجتماع كلاً من السيدة هند الحصني مندوب وزارة الاقتصاد والتجارة بموجب كتاب التكليف رقم 779 تاريخ  
 2012/4/25 و السادة ميسان الطيب ومصعب مومني مندوبين هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بموجب كتاب التكليف  
 رقم 476 / م تاریخ 23/4/2012 .  
 انتخب الهيئة العامة السيد مجد سليمان رئيساً للجنة كما تم انتخاب السادة عليا الدفاش - جيهان أحمد عباس مراقبي تصويت ،  
 و تم تعيين السيدة نانسي نونة كاتباً لرئاسة الجلسة .

و من ثم بدأ استعراض النقاط الوارد ذكرها ضمن جدول الأعمال التالي :

- 1 - الاستماع ومناقشة تقرير مجلس الإدارة عن أعمال عام 2011 و الموافقة عليه .
- 2 - سماع و مناقشة تقرير مدققي الصنابات عن حسابات الشركة للسنة المالية 2011 و الموافقة عليه .
- 3 - اقرار الميزانية العامة لسنة 2011 و اعتماد تكوين احتياطي فائق .
- 4 - ابراء ذمة اعضاء مجلس الإدارة و ممثلي الشركة عن أعمالهم لسنة 2011 .
- 5 - تعزيز مذكرة اتفاقى الصنابات لسنة المالية 2012 و تحدى اتعابهم .
- 6 - انتخاب مجلس إدارة جديد للشركة و تحديد صلاحياته .
- 7 - تعديل كل ما ورد في النظام الأساسي للشركة وفق أحكام قانون التجارة رقم 149/1949 لعام 1949 وتعديلاته إلى أحكام المرسوم التشريعي رقم 29/ لعام 2011 .
- 8 - تعديل بعض بنود النظام الأساسي للشركة بما يتوافق مع أحكام المرسوم التشريعي رقم 29/ لعام 2011 ووفق جدول المقررات المرفق طيباً .
- 9 - التنازل و نقل ملكية بعض العلامات التجارية المسجلة لدى مديرية حماية الملكية التجارية و الفكرية باسم الشركة ، للغير .
- 10 - ما يستجد من أمور .

الاستماع لتقرير مجلس الإدارة و الموافقة عليه  
أولاً

تلا السيد رئيس الجلسة تقرير مجلس الإدارة المقدم للسادة اعضاء و ملهميحة العاصمة الغير العادية و الذي قدم شرحها " موجزاً " عن  
 أعمال الشركة عن العام المنصرم متضمناً لمحنة عن تطور الوضع الشامي و موجز عن استراتيجية و نشاط الشركة و الوضع  
 التنافسي لها و تطور أعمالها .  
 وبعد المناقشة تمت المصادقة بالإجماع على هذا التقرير

٨ آيار ٢٠١٢



الموارد البشرية والتجارة  
برقم ٢٠١١-٣٧٥٣  
التاريخ ٢٠١٢-٦-١٣  
٩:٣٠:٣٣ AM  
www.ugq.com.sy

### ثانياً) مسامع تقرير مدققي الحسابات عن حسابات الشركة للسنة المالية 2011

تم تلاوة تقرير مدققي الحسابات عن حسابات الشركة لعام 2011 (الموزع على المساهمين) والذي أوضح أن البيانات المالية (الموزعة على المساهمين) تظهر بصورة عادلة من جميع النواحي الجوهرية، الوضع المالي للشركة كما في 31 كانون الأول لعام 2011 ولداتها الصالحة، وتدفقاتها لسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية والقوانين والأنظمة المرعية في سوريا.

بعد المناقشة تمت المصادقة بالإجماع على هذه الميزانية، وهذا القرار

### ثالثاً) اقرار الميزانية العامة لسنة 2011 واعتماد تكوين احتياطي قانوني

بعد تلاوة تقرير مدقق الحسابات تم الاطلاع على الميزانية العامة لسنة 2011، الموزعة نسخة عنها على المساهمين ، والتي بينت مجموع المطابقات و حقوق المساهمين و البالغ / 1,192,668,293 ل.س ، وكانت نتيجة اعمال العام 2011/ خسائر وصلت الى / 53,320 ل.س .

بعد المناقشة تمت المصادقة بالإجماع على هذه الميزانية، وهذا القرار

### رابعاً) ابراء ذمة اعضاء مجلس الادارة و ممثلي الشركة عن اعمالهم لسنة 2011

قررت الهيئة العامة الغير العادية ابراء ذمة رئيس و اعضاء مجلس الادارة و المدير العام و ممثلي الشركة عن أعمال السنة المنصرمة 2011 بحسب ما ورد في تقرير مدقق حسابات الشركة .

بعد المناقشة تمت المصادقة بالإجماع على هذا القرار .

### خامساً) تعيين مدقق الحسابات لسنة المالية 2012 و تحديد اتعابهم

استناداً إلى جدول المحاسبين القانونيين الصادر عن وزارة الاقتصاد و التجارة جرى انتخاب السادة شركة طباره و شركاه - نكسيا انترناشنال و لطفي سلامات مدقق للحسابات وذلك للدورة المالية التي تنتهي بنهاية عام 2012 .  
و قد فوضت الهيئة العامة مجلس الادارة بتحديد اتعابه .

تمت المصادقة بالإجماع على هذا القرار

### سادساً) انتخاب مجلس إدارة جديد للشركة

عطفاً على محضر اجتماع الهيئة العامة التأسيسية المنعقد في 2004/11/4 ، و الذي انتخب مجلس الادارة الاول للشركة ، و اجتماع الهيئة العامة العادية المنعقد في 2007/5/31 و الذي انتخب مجلس الادارة الثاني وفي ضوء احكام النظام الأساسي للشركة لاسهام المادة [ 17 ] القاضية بانتخاب مجلس الادارة من قبل الجمعية العمومية و المعدلة باجتماع الهيئة العامة الغير عادية بتاريخ 20/4/2009 لجهة الموافقة على زيادة اعضاء مجلس الادارة في الحدود المنصوص عليها قانوناً اي مجلس الادارة مؤلف من خمسة اعضاء .  
وحيث ان مدة ولاية مجلس الادارة الثاني انتهت فقد رشح كل من السادة التاليه أسماؤهم لحضورية المجلس :

السيد	السيد
مجد سليمان	-1
فادي حصري	-2
سعيد قصمانى	-3
أحمد ايش	-4
رامي عبد العال	-5



العنوان: ٢٣٣ شارع عبد العزيز العبد ، الدائري ، الرياض ١٠٢٥٣  
التلفون: ٩٦٦١٣٨٧٤٣٦٣٦٦  
الfax: ٩٦٦١٣٨٧٤٣٦٣٦٧  
البريد الإلكتروني: info@ug.com.sa  
الطبعة الأولى - ٢٠١١  
المطبوعة في: ٢٠١١  
الموقع الإلكتروني: www.ug.com.sa

و نتيجة التصويت الجاري و عدم ترشح اي مساهم اخر لعضوية مجلس الادارة فقد فاز بعضوية مجلس الادارة كل من المسادة التالية اسماء اعلاه ولمدة اربع سنوات .  
كما قررت الهيئة العامة الغير عادية تحديد صلاحيات مجلس الادارة بحسب ما ورد في النظام الاساسي للشركة و المعتمد أصولاً " من قبل وزارة الاقتصاد و التجارة .

بعد المناقشة تمت المصادقة بالإجماع على هذا القرار

**تعديل كل ما ورد وفق أحكام قانون التجارة 149 لعام 1949 إلى المرسوم التشريعي رقم 29 / لعام 2011 سابعاً**

تم الموافقة بالإجماع على تعديل كل ما ورد في النظام الاساسي للشركة وفق أحكام قانون التجارة 149 لعام 1949 توفيقاً مع المرسوم التشريعي رقم 29 / لعام 2011 .  
تمت المصادقة بالإجماع على هذا القرار

**تعديل بعض بنود النظام الاساسي للشركة بما يتوافق مع احكام المرسوم التشريعي رقم 29 / لعام 2011 ثامناً**  
ووفق جدول المقترنات المرفق طيباً .

قررت الهيئة العامة بالإجماع الموافقة على تعديل كل مما يلى في النظام الاساسي للشركة :

**1) إضافة البند على المادة 11:**  
و ذلك بناءً على أحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 / لعام 2011 وعلى أحكام قانون هيئة الأوراق والأسوق المالية السورية رقم 22 / لعام 2005 / و كافة تعليماته التنفيذية والقوانين والأنظمة النافذة بهذاخصوص .

**2) إضافة بند / ج / على المادة 8 / وفق ما يلى :**  
ج - يذكر الاكتتاب على الأسهم المطروحة للأكتتاب العام وفقاً لأحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 / لعام 2011 ( المواد من 107 / إلى 115 / ) ولنظام إصدار وطرح الأوراق المالية الصادر عن رئيس مجلس الوزراء بالقرار رقم 3945 / تاريخ 28/8/2006 وكل التعليمات التي تصدر عن هيئة الأوراق والأسوق المالية بهذاخصوص .

**3) تعديل المواد 13 / و 14 / بحيث يصبحان مادة واحدة وفق ما يلى :**  
- بيع الأسهم و حجزها :

1. يجري بيع الأسهم بمجلس مولف من المتعاقدين أو ممثليهما أمام مرجع رسمي مختص أو أمام مندوب الشركة المعين بقرار من مجلس الإدارة لحضور البيوع و تسجيلها بعد التثبت من هوية المتعاقدين وأهليةهما . وينظم بالبيع عقد يذكر فيه اسم البائع واسم الشراري وعدد الأسهم المبيعة وارقامها والإقرار بقبض الشمن وتاريخ البيع ويحتفظ مندوب الشركة المفوض بهذه العقد أو بصورة مصدقته عنه ويسجله في السجل الخاص الموجود في الشركة ، ويدون ذلك على ظهر السهم ويوقع عليه بعد وضع خاتم الشركة . هذا ويجري تسجيل انتقال ملكية السهم أيضاً تتفيداً لحكم مكتسب قوة القضية المقضية .  
2. يجوز بيع الأسهم على أن تسجل وفقاً لأحكام تسجيل بيعها المذكورة في الفقرة السابقة ويجب أن يذكر في عقد الرهن مصدر الأرباح المستحقة عن الأسهم خلال مدة الرهن .

3. يجب على الراهن تسليم السهم المرهون إلى المرتهن .

4. يرتب بيع الأسهم بمجرد قيده في سجل الشركة حق امتياز للمرتهن في استيفاء دينه من قيمة الأسهم المرهونة .

5. توضيغ إشارة الحجز على الأسهم ويشار إلى ذلك في سجل الأسهم الموجود لدى الشركة بناء على تبليغ صادر من مرجع مختص .

6. لا يعتذر أي تصرف على سهم مرهون أو محجوز أو محبوس نافذاً إلا بعد ترقين إشارة الحبس أو استيفاء الحقوق التي تضمنها الإشارة .

7. لا يجوز تداول الأسهم المرهونة أو المحجوزة أو المحبوسة .

8. تطبق الأحكام والقواعد والإجراءات المعمول بها في سوق الأوراق المالية المدرجة فيها أسهم الشركة المساهمة المغفلة العامة على تداولات أسهمها وتكون لهذه الأحكام والقواعد والإجراءات أولوية بالتطبيق على أحكام نقل ملكية أسهم الشركة المنصوص عليها في هذا النظام ، وبما لا يتعارض مع أحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 / لعام

2011



العنوان: ٢٠٣٦١٧٢٣٦٥٩  
العنوان: ٢٠٣٦١٧٢٣٦٥٨  
العنوان: ٢٠٣٦١٧٢٣٦٥٧  
العنوان: ٢٠٣٦١٧٢٣٦٥٦  
العنوان: www.ugj.com.sy

9. تسرى على الحائز والمرتدين جميع القرارات التي تتخذها الهيئات العامة ، كما تسرى أيضا على المساهم المحجوز عليه أو الراهن

**4) إضافة مادة جديدة على النظام رقم المادة 15/ حظر تداول بعض الأسهم:**

1. لا يجوز تداول أسهم المؤسسين النامية أو العينية قبل انقضاء ثلاث سنوات من تاريخ شهر الشركة.
2. لا يجوز تداول أسهم ضمن اعضوية مجلس الإدارة قبل انقضاء ستة أشهر من تاريخ انقضاء العضوية في المجلس.
3. في حال زيادة رأس المال الشركة بإحداث أسهم عينية جديدة فإنه لا يجوز تداول هذه الأسهم إلا بعد مرور خمس سنوات على تاريخ صدور القرار الوزاري القاضي بالتصديق على الزيادة.
4. يتم وضع إشارة جبن في سجلات الشركة في حال وجود سبب يمنع تداول الأسهم استناداً لاحكام هذه المادة . ويجب على الشركة تزكين هذه الإشارات تلقائياً بانقضاء المدة المحددة مالم يردها قرار قضائي يقضى باستبعانها للوفاء بالحقوق التي تضمنها هذه الإشارات.
5. لا يسرى الحظر المفروض على انتقال الأسهم استناداً لاحكام هذه المادة على أسهم الشركات المساهمة المملوكة من قبل جهات عامة.
6. تنتقل الأسهم بطريق الإرث إلى الورثة ممثلة بإشارة الحبس.
7. لا يسرى الحظر المفروض على تداول الأسهم استناداً لاحكام هذه المادة عند صدور قرار قضائي يقضي بانتقال ملكية الأسهم المحبوبة عندما تكون الشركة قد خوصرمت في الدعوى، وفي هذه الحالة تنتقل ملكية هذه الأسهم مع إشارات الحبس المدونة في صحتها.

**5) إضافة مادة جديدة على النظام رقم المادة 16/ شراء الشركة لأسهمها :**

- مع مراعاة أحكام المادة 86/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29/ لعام 2011 يحق لمجلس إدارة الشركة المساهمة المغفلة العامة شراء واستهلاك الشركة لأسهمها
1. يجوز الشركة المساهمة المغفلة العامة شراء أسهمها وبيعها وفقاً للقواعد والأحكام الصادرة عن هيئة الأوراق بهذا الخصوص . ولا تؤخذ الأسهم التي تمتلكها الشركة ولم يكتتب بها بغير اعتبار لجهة توافر النصاب واتخاذ القرارات في اجتماعات الهيئات العامة .

**6) تعديل المواد 17 و 18 بحيث تصبح مادة واحدة على الشكل التالي:**

**مجلس الإدارة: تشكيلاً ومهنة:**

1. يقولي إدارة الشركة المساهمة المغفلة العامة مجلس إدارة مؤلف من خمسة اعضاء يتم انتخابهم من قبل الهيئة العامة للشركة . ويحوز أن يكونعضو شخصاً اعتبارياً يمثله شخص طبيعي أو أكثر يسميه لهذا الغرض.
2. يحق للشخص الاعتباري الذي قام بتسمية ممثله في مجلس الإدارة تغيير ممثله بموجب كتاب صادر عنه، ولا يعتبر هذا التغيير مارياً بحق الشركة أو بحق الغير إلا بعد شهره في سجل الشركات.
3. مدة عضوية مجلس الإدارة اربع سنوات قابلة للتجديد.
4. على مجلس الإدارة أن يدعو الهيئة العامة للشركة للاجتماع خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من مدة ولايته لانتخاب مجلس إدارة بحل مطه ، على أن يستمر في عمله إلى أن ينتخب مجلس الإدارة الجديد وإذا تأخر انتخابه لأي سبب من الأسباب يشتري في ذلك الا تزيد مدة التأخير في أي حالة من الحالات على ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء مدة المجلس القائم.
5. يجب على الشخص المنتخب لعضوية إدارة الشركة المساهمة المغفلة العامة الذي كان غائباً عند انتخابه أن يعلن عن قبوله بذلك العضوية أو رفضها خلال عشرة أيام من تاريخ تبليغه نتيجة الانتخاب ويغير سكوته قولاً منه بالعضوية.
6. يجوز انتخاب عدد من أعضاء مجلس الإدارة من غير المساهمين على الا تتجاوز سبعمائهم ثلث عدد أعضاء المجلس.
7. مجلس الإدارة الأول تنتخبه الهيئة العامة التأسيسية.

**7) تعديل المادة / 19 - مكتب المجلس لتصبح كما يلى :**

1. يجمع مجلس الإدارة خلال أسبوع من تاريخ انتخابه ويتناول بالاقتراع السري من بين أعضائه رئيساً ونائباً للرئيس.
2. يشكل مكتب المجلس من الرئيس ونائبه وأحد الأعضاء المفوضين وتسمر مدة ولاية المكتب طيلة مدة مجلس الإدارة، أو لمدة سنة قابلة للتجديد.
3. يمارس المكتب الصلاحيات التي يفوضه بها مجلس الإدارة.
4. تتبع وزارة الاقتصاد والتجارة وهيئة الأوراق والأسواق المالية صورة عن قرارات انتخاب رئيس مجلس الإدارة ونائبه وأعضائه وقرار تعيين رئيس المدراء التنفيذيين والمفوضين بالتوقيع عن الشركة، ويشهر ذلك في السجل التجاري.



العنوان: ٢٠٣٦، برج الـ٢٠٣٦، شارع ناصر، الدورة، عمان - الأردن  
الهاتف: +962 6 533 0000 | الفاكس: +962 6 533 0001  
البريد الإلكتروني: info@ug.com.jo | الموقع الإلكتروني: www.ug.com.jo

#### (8) تعديل المادة / 20 / - اسهم اعضاء المجلس لتصبح كما يلى :

يشترط في عضو مجلس الإدارة أن يكون مالكاً 2000 سهماً على الأقل ، يتم تملكها وحبسها وفقاً لأحكام المادة 144/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29/ لعام 2011 .

#### (9) تعديل المادة / 21 / - شروط العضوية لتصبح كما يلى :

1. للمساهم أو المساهمين الذين يمتلكون ما لا يقل عن 10% من أسهم الشركة الحق بتعيين عضو أو أكثر في مجلس الإدارة بنسبة ما يملكونه من الأسهم على أن ينزل عددهم من مجموعة أعضاء مجلس الإدارة وأن لا يتداخل أو يتدخلوا في انتخاب الأعضاء الباقين ويتم هدر آية كسور عند احتساب عدد أعضاء مجلس الإدارة الذي يحق للمساهم طلب تعيينهم وذلك بما سبق بيانه.

2. يجب أن تكون أغلبية أعضاء مجلس الإدارة من جنسية الجمهورية العربية السورية.

3. ويحظر للوزارة تخفيض النسبة المذكورة أعلاه إذا كانت نسبة مساهمة الأجانب برأس المال الشركة تتجاوز 65% شريطة الا تتجاوز نسبة الأجانب في مجلس الإدارة نسبة مساهمتهم في رأس المال الشركة.

ويشترط في عضو مجلس الإدارة ما يلى:

1. أن توفر فيه الشروط المنصوص عليها في المادة 142/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29/ لعام 2011 .

2. يتم توافر شروط العضوية بموجب تصرير موقع من قبل كل عضو وسجل عدلي مصدق أصولاً. ويجب على عضو مجلس الإدارة وعلى رئيسه تقديم هذا التصرير إلى الشركة خلال الشهر الأول من كل سنة.

3. يشترط في رئيس مجلس الإدارة ألا يكون بصفته الشخصية أو بصفته ممثلاً للشخص الاعتباري رئيساً لمجلس إدارة أكثر من شركتين مساهمتين من التي يسري عليها أحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29/ لعام 2011 .

4. على مجلس الإدارة أن يرسل إلى الوزارة وهيئة الأوراق والأسواق المالية وعلى مسؤوليته وعقب اجتماع الهيئة العامة العادية في كل سنة جدولًا يتضمن جنسية أعضاء المجلس وسنهما وأسهمهم وأسماء الشركات المساهمة الأخرى التي يمارسون فيها أي منصب .

#### (10) تعديل المادة / 22 / - اجتماعات المجلس لتصبح كما يلى :

1. يجتمع مجلس إدارة الشركة بدعة خطيبة من رئيسه أو نائبه في حالة غيابه أو بناء على طلب خطبي يقدمه ربع أعضائه على الأقل إلى رئيس المجلس يبينون فيه الأسباب الداعية لعقد الاجتماع فإذا لم يوجه رئيس المجلس أو نائبه الدعوة للمجلس للاجتماع خلال سبعة أيام من تاريخ تسلمه الطلب فللأعضاء الذين قدموا الطلب دعوته للاعتماد.

2. ويحدد مجلس الإدارة اجتماعاته في مركز إدارة الشركة أو في المكان الذي حددته المجلس لاجتماعه القادم.

3. يحق للمجلس عقد اجتماعاته خارج سوريا بقرار يصدر عنه بالإجماع .

4. يجب لا تقل اجتماعات المجلس عن مرّة واحدة كل ثلاثة أشهر.

#### (11) تعديل المادة رقم 23 / و 24 / لتصبح مادة واحدة - النصاب وفق ما يلى :

1. لا يكفي اجتماع مجلس الإدارة صحيحاً إلا بحضور أغلبية أعضائه .

2. تصدر قرارات مجلس الإدارة بأغلبية أصوات الحاضرين والممثليـن.

3. قرارات مجلس الإدارة ملزمة لأعضائه .

4. في حال تساوي الأصوات يرجع الجانب الذي فيه الرئيس.

5. يجوز لعضو مجلس الإدارة أن ينوب غيره من أعضاء المجلس لحضور اجتماعات المجلس شريطة ألا يحمل العضو أكثر من إثابة واحدة. وتكون الإثابة بموجب توكيل رسمي أو بموجب سند عادي.

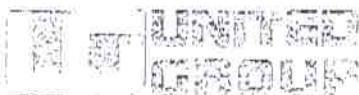
#### (12) تعديل المادة رقم 25 / - محاضر اجتماعات المجلس لتصبح كما يلى :

1. يعين مجلس الإدارة أحد أعضائه مقرراً يتولى تنظيم الاجتماعاته وإعداد جدول أعماله وتدوين محاضر جلساته وقراراته في مجل خاص وفى صفات ممتالية مرقمة بالمسلسل وتقع من رئيس وأعضاء المجلس الذين حضروا .

2. على العضو المخالف لأى قرار من قرارات المجلس أن يسجل سبب مخالفته خطياً قبل توقيعه.

3. يحق لأى عضو طلب إعطائه صورة عن كل محاضر موقعة من الرئيس.

4. تعتبر محاضر اجتماعات مجلس الإدارة صحيحة إلى أن ثبتت عكس ذلك.



الرقم ٢٦ / شفوري العضوية

(13) تعديل المادة رقم 26 / شفوري العضوية لتصبح كما يلى :

- 1- إذا لغير مركز أحد أعضاء مجلس الإدارة فللمجلس أن يعين عضواً في المركز الشاغر من المساهمين الحائزين شروط العضوية على أن يعرض هذا التعيين على الهيئة العامة العادية في أول اجتماع لها لإقرار تعيينه أو انتخاب شخص آخر، وبكل العضو الجديد مدة سلفه.
- 2- أما إذا بلغت المراكز الشاغرة ربع عدد أعضاء المجلس فيجب دعوة الهيئة العامة العادية للاجتماع خلال ثلاثة أشهر على الأكثر من تاريخ حدوث الشاغر الأخير لانتخاب من يملأ المراكز الشاغرة وبكل الأعضاء الجدد مدة سلفهم من تاريخ حدوث الشاغر الأخير.

(14) تعديل المادة رقم 27 / لتصبح كما يلى : تسقط العضوية بأحد الأسباب الآتية:

1. الوفاة.
2. الاستقالة: يجب أن تكون الاستقالة خطية وأن تبلغ إلى مجلس الإدارة وتعتبر الاستقالة واقعة من تاريخ تبليغها إلى المجلس. ولا تتوقف على قبول من أحد ولا يجوز الرجوع عنها إلا بموافقة المجلس.
3. انقضاء المدة.
4. الإقالة: يحق للهيئة العامة غير العادية للشركة إقالة أي من أعضاء مجلس الإدارة أو كلهم، وذلك بناء على قرار من مجلس الإدارة أو على طلب موقع من مساهمين يملكون ما لا يقل عن 25% من أسهم الشركة. ويقدم طلب الإقالة إلى مجلس الإدارة وعلى هذا المجلس دعوة الهيئة العامة غير العادية لعقد اجتماع لها خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تقديم الطلب إليه لتنتظر فيه وإصدار القرار الذي تراه مناسباً وإذا لم يقم مجلس الإدارة بهذه الدعوة قامته الوزارة بتوجيهها بناء على طلب أي من المساهمين. ولا يجوز للعضو المطلوب إقالته التصويت في اجتماع الهيئة العامة المنعقد لهذا الغرض.
5. الغياب عن حضور ثلاثة اجتماعات متتالية لمجلس الإدارة بدون عذر ، أو الغياب عن جميع اجتماعات المجلس مدة سنة كاملة ولو كان هذا الغياب بسبب معاذرة مشروعة.
6. زوال أحد شروط العضوية، وفي هذه الحال يجب على مجلس الإدارة اتخاذ قرار بذلك.

(15) تعديل المادة رقم 28 / تعويضات أعضاء المجلس لتصبح كما يلى :

1. تحدد الهيئة العامة في اجتماعها السنوي تعويضات أعضاء مجلس الإدارة بمبلغ مقطوع أو بنسبة منوية من الأرباح على الأقل 5% / من الأرباح الصافية.
2. كما تحدد الهيئة المنكورة بدلات الحضور و المزايا الأخرى لأعضاء المجلس في ضوء نشاطات الشركة وفعالياتها.

(16) اضافة البند التالي على المادة رقم 29 / صلاحيات المجلس لتصبح كما يلى :

- الاستدانة من أي من المصادر العاملة في الجمهورية العربية السورية ، ورهن عقارات الشركة و إعطاء الكفالات والتنازل عن مشاريعها وعن الرخص والامتيازات المنوحة لها بما فيه صالح الشركة .

(17) تعديل المادة رقم 34 / نشر الميزانية لتصبح كما يلى :

- يجب على مجلس إدارة الشركة المسئولة المدققة العامة نشر البيانات المالية السنوية، وفق ما هو منصوص عليه في قانون هيئة الأوراق، في صيفتين يوميتين قبل موعد اجتماع الهيئة العامة بخمسة عشر يوماً على الأقل تحت طائلة بطلان الاجتماع وتتضمن البيانات المنكورة ماليياً:

- الميزانية العامة.

- حسابات الأرباح والخسائر (قائمة الدخل) ..

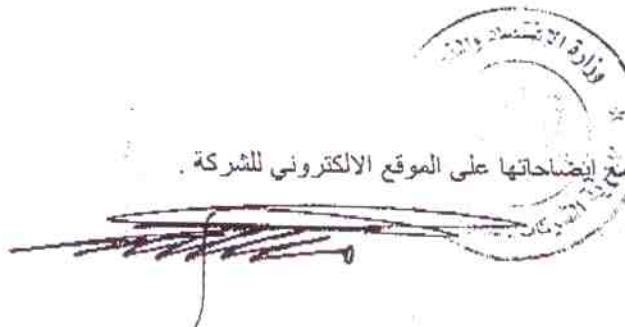
- قائمة التدفقات النقدية.

- بيان التغيرات في حقوق المساهمين.

- تقرير مدقق الحسابات.

- تلخيص عن الإيضاحات حول البيانات المالية.

كما يجب على مجلس الإدارة نشر البيانات المالية المنكورة مع إيضاحتها على الموقع الإلكتروني للشركة .





تعديل الصيغة رقم 351 / لتصبح كما يلى:  
**المحظوظات:**

1. لا يجوز أن يكون لأى من أعضاء مجلس الإدارة أو للأشخاص الذين يقومون بتمثيل الشركة مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في العقود والمشاريع التي تقدّم مع الشركة أو لحسابها إلا إذا كان ذلك بموجب ترخيص تمنحه الهيئة العامة . و يجب تجديد هذا الترخيص في كل سنة إذا كانت العقود ترتّب التزامات طويلة الأجل.
2. يستثنى من ذلك المقاولات أو التهديدات أو المناقصات العامة التي يفسح فيها المجال لجميع المتنافسين بالاشتراك بالعروض على قدم المساواة إذا كان عضو مجلس الإدارة أو الشخص المكلف بتمثيلها صاحب العرض الأنسب.
3. لا يجوز لأى من أعضاء مجلس الإدارة أو للأشخاص المكلفين بتمثيل الشركة أن يشتراكوا في إدارة شركة مشابهة أو منافسة لشركتهم أو أن يتعاطوا تجارة مشابهة أو منافسة لها إلا إذا حصلوا على ترخيص يجدد في كل سنة.
4. لا يجوز لأى من أعضاء مجلس الإدارة أو للأشخاص المكلفين بتمثيل الشركة بشكل مباشر أو عن طريق الغير القيام بعمليات يراد بها الللاعب في أسعار أسهم الشركة في أسواق الأوراق المالية، أو شراء وبيع الأسهم استناداً لمعلومات غير متاحة للعامة والتي حصلوا عليها في معرض ممارستهم لوظيفتهم، أو نقل هذه المعلومات لأى شخص آخر بقصد إحداث تأثير في أسعار أسهم هذه الشركة.
5. يسري **المنع** وواجب الترخيص على المعاملات التي تم مع أقرباء الأشخاص المذكورين في هذه المادة حتى الدرجة الرابعة.
6. يحظر على أعضاء مجلس إدارة الشركة المساهمة المغفلة العامة أو على الأشخاص المكلفين بتمثيلها أو على أي موظف يعمل فيها أن يفضي إلى أي مسؤول في الشركة أو إلى غيره أي معلومات أو بيانات تتعلق بالشركة وتحتاج ذات طبيعة سرية بالنسبة لها وكان قد حصل عليها بحكم منصبه في الشركة أو قيامه بأى عمل لها أو فيها وذلك تحت طائلة العزل والمطالبة بالتعويض عن الأضرار التي لحقت بالشركة، ويستثنى من ذلك المعلومات التي سبق نشرها من جهة أخرى أو تلك التي تحيّر أو توجّب القوانين أو الأنظمة نشرها.
7. لا يجوز أن يقوم أي عضو في مجلس الإدارة بوظيفة مدير تنفيذي أو تولى أي وظيفة ذات اجر أو تعويض في الشركة.
8. لا يجوز للشركة المساهمة المغفلة منح قروض أو تسهيلات أو هبات أو ضمانت من أي نوع إلى أي من أعضاء مجلس إدارة الشركة أو لأزواجهم أو فروعهم أو منفعتهم حتى الدرجة الرابعة بما فيها هذه الدرجة . ويستثنى من ذلك شركات المصادر والشركات المالية التي يجوز لها أن تفرض أيها من هؤلاء ضمن أغراضها وبالشروط التي تتعامل بها مع زبنائها الآخرين ، وبما لا يتعارض مع أحكام القوانين والأنظمة النافذة بهذا الخصوص .

#### **19) إضافة مادة جديدة - إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة وفق ما يلى:**

1. للهيئة العامة للشركة إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة والأشخاص المكلفين بتمثيلها.
2. لا يمكن الاحتجاج بالإبراء الصادر عن الهيئة العامة إلا إذا سبقه عرض تقرير مجلس الإدارة وحسابات الشركة السنوية الختامية وإعلان تقرير مدققي الحسابات. ولا يشمل هذا الإبراء إلا الأمور التي تحكمت الهيئة العامة من معرفتها.

#### **20) إضافة مادة جديدة - المديريون التنفيذيون ورؤسهم وفق ما يلى :**

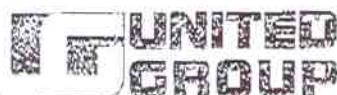
1. يجوز لمجلس الإدارة أن يعين، عندما يرى ذلك مناسباً، مدير تنفيذياً أو أكثر ورئيساً لمديري الشركة التنفيذيين يكون له أو لهم حق التوقيع عن الشركة مجتمعين أو منفردين حسبما يفوضهم بذلك مجلس الإدارة ، ولمجلس الإدارة الحق بعزل أي منهم بقرار يصدر عنه.
2. يحدد مجلس الإدارة تعويضات المديريين التنفيذيين ورئيس المديريين التنفيذيين.
3. لا يجوز للمدير التنفيذي/رئيس المديريين التنفيذيين/ أن يكون مديرًا أو موظفاً في شركة أخرى.

#### **21) تعديل البند / 1 / من المادة / 40 / لتصبح كما يلى :**

- 1- تجتمع الهيئة العامة العادية مرة في السنة على الأقل، على الأنا يتجاوز الأشهر الأربعة التالية لنهاية السنة المالية للشركة، ولمجلس الإدارة دعوتها كلما رأى حاجة لذلك.

#### **22) تعديل البند / 2 / من المادة / 42 / لتصبح كما يلى :**

- تدخل في جدول أعمال اجتماعها السنوي الأمور الآتية:-
1. سماح تقرير مجلس الإدارة عن السنة المنصرمة، وخططة العمل للسنة المالية المقبلة.



العنوان: ١٢٣٥، شارع ٦٠٣، برج ٣٧، عين الصيرة، طرابلس، لبنان  
الرقم: ٩٦٣ ٣ ٨٧٧٧٧٧٧  
الfax: ٩٦٣ ٣ ٨٧٧٧٧٧٨  
البريد الإلكتروني: www.ug.com.lb

2. سمع تقرير مدقق الحسابات عن أحوال الشركة وعن حساب ميزانيتها وعن الحسابات المقدمة من قبل مجلس الإدارة.
3. مناقشة تقريري مجلس الإدارة ومدقق الحسابات والحسابات الختامية وإعطاء القرار بالصادقة عليهم.
4. انتخاب أعضاء مجلس الإدارة ومدققي الحسابات، وتعيين تعويضاتهم.
5. تعيين الأرباح التي يجب توزيعها بناءً على اقتراح مجلس الإدارة.
6. تكريم الاحتياطيات.
7. يحق للهيئة العامة غير العادية أن تقرر علاوة إصدار تعدد وفق معايير التقييم الدولي والأحكام الصادرة عن هيئة الأوراق لهذا الغرض.
8. إبراء ذمة مجلس الإدارة وممثلي الشركة.
9. أي موضوع آخر مدرج في جدول أعمال الهيئة.

**(23) تعديل البند / 1 / من المادة / 45 / لتصبح كما يلى :**

1. تجتمع الهيئة العامة غير العادية بناءً على دعوة من مجلس الإدارة أو بناءً على طلب خطى مبلغ إلى مجلس الإدارة من مدقق حسابات الشركة أو من مساهمين يحملون ما لا يقل عن 25% من أسهم الشركة

**(24) تعديل البند / 2 / من المادة / 46 / لتصبح كما يلى :**

2. وإذا لم يتوافر هذا النصاب بمضي ساعة من الموعد المحدد للجتماع في الجلسة الأولى تتعقد الجلسة في الموعد الثاني المحدد ذلك. وتعتبر الجلسة الثانية قانونية إذا حضرها مساهمون يمثلون 40% على الأقل من أسهم الشركة المكتتب بها.

**(25) تعديل المادة / 49 / لتصبح كما يلى :**

1. يجب أن توجه الدعوة لحضور اجتماع الهيئات العامة إلى المساهمين باعلان ينشر على مرتين كل مرة في صحيقتين يوميتين على الأقل.
2. ويجوز الاستعاضة عن الإعلان بالصحف بكلب مضمونة على أن ترسل إلى جميع المساهمين بدون استثناء إلى موطنهم المختار.
3. تعقد الهيئات العامة اجتماعاتها في سوريا.
4. ولا يجوز أن تقل المدة بين نشر أول إعلان وبين يوم الاجتماع الأول عن أربعة عشر يوماً.
5. يجب أن تتضمن الدعوة لانعقاد الهيئة العامة:  
أ- مكان و تاريخ وساعة الاجتماع.  
ب- مكان و تاريخ وساعة الاجتماع الثاني في حال عدم اكمال النصاب في الاجتماع الأول. ويجب لا تزيد المهلة بين الموعد المحدد لأول جلسة وبين ثانية جلسة عن أسبوعين.  
ج- خلاصة واضحة عن جدول الأعمال، وإذا تضمن جدول الأعمال تعديل نظامها الأساسي فيجب إرفاق ملخص عن التعديلات المقترحة مع الدعوة إلى الاجتماع.
6. على مجلس الإدارة حضور اجتماعات الهيئات العامة العادية وغير العادية بعدد لا يقل عن العدد الواجب توفره لصحة انعقاد مجلس الإدارة ولا يجوز التخلف عن الحضور بغير عذر مقبول.
7. وتكون كلفة التبليغات الموجهة إلى المساهمين لحضور اجتماع الهيئة العامة على مسؤولية مجلس الإدارة الذي قام بتحويه الدعوة.
8. ويجب من اذنه الوزارة بمحضر اجتماع الهيئة العامة خلال مهلة خمسة عشر يوماً من تاريخ انعقاد الاجتماع تحت طائلة عدم التصديق على المحضر.

**(26) تعديل المادة / 52 / لتصبح كما يلى :**

- 1- يجوز للمسامح أن يوكل غيره من المساهمين لحضور اجتماع الهيئات الختامية والتصويت فيها. على أن لا يحمل الوكيل بصفته هذه عدداً من الأسهم يزيد على (10%) عشرة بالمائة من رأس مال الشركة.
- 2- للمساهم أن ينوب مساهماً آخر عنه بكتاب عادي، أو أن ينوب أي شخص آخر بموجب كتاب صادر عنه أو بموجب وكالة رسمية لهـ في نهاية وصدق رئيس الجلسة على الإنابة.
- 3- يمثل المساهم إذا كان شخصاً اعتبارياً من ينطويه الشخص المذكور لهذا الغرض بموجب كتاب صادر عنه والقاضي به ممثله نائب القانوني.



العنوان: ٦٣٣ شارع عبد العزيز العبدالله - الدورة - عجمان  
الإمارات  
الهاتف: +٩٦٦ ٥٥ ٧٨٦٦٤٢٠٠  
الfax: +٩٦٦ ٥٥ ٧٨٦٦٤٢٠١  
البريد الإلكتروني: info@ug.com.su  
العنوان الإلكتروني: www.ug.com.su

4- يكون التوكيل بموجب توكيل رسمي أو بموجب سند عادي.

**(27) تعديل المادة / 59 / لتصبح كما يلى :**

١. تنتخب الهيئة العامة جهة لتنفيذ حساباتها لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد وتقرر بدل أتعابها أو تفوض مجلس الإدارة بتحديد هذه الأتعاب. وتراعى في انتخابهم أحكام المادة / 186 / من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعى رقم ٢٩١ / لعام ٢٠١١
٢. يجوز أن تكون هذه الجهة مدقق حسابات أو أكثر من قائمة مدققي الحسابات المعتمدين من هيئة الأوراق والأسواق المالية
٣. إذا أهملت الهيئة العامة انتخاب مدقق لحساباتها أو اعتذر هذا المدقق أو امتنع عن العمل فعلى مجلس الإدارة أن يقترح على الوزارة ثلاثة أسماء من قائمة مدققي الحسابات المعتمدين من هيئة الأوراق والأسواق المالية لتنتقمى منهم من يملأ المركز الشاغر

تمت المصادقة بالإجماع على هذا القرار

تاسعاً) التنازل و نقل ملكية بعض العلامات الفارقة المسجلة لدى مديرية حماية الملكية التجارية و الفكرية باسم الشركة ، للغير .

تم الموافقة بالإجماع على التنازل و نقل ملكية كل من العلامات الفارقة التالية المسجلة لدى مديرية حماية الملكية التجارية و الفكرية باسم الشركة للغير وفق ما يلى :  
 علامة ( اوكيجين ) المسجلة تحت رقم / 78063 / تاريخ 19/11/2001 لصالح السيد عارف الطباع .  
 علامة ( ستار بيرغر ) المسجلة تحت رقم / 88594 /

تمت المصادقة بالإجماع على هذا القرار

و بعد الانتهاء من دراسة جدول الأعمال اختتمت الجلسة ب تمام الساعة ١١,٣٠ صباحاً من يوم الاربعاء الواقع في ٥/٢/٢٠١٢ و رفع المحضر إلى كل من وزارة الاقتصاد و التجارة و هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية لاتخاذ الإجراء اللازم .

رئيس الجلسة

كاتب وقائع الجلسة

مجد سليمان

ناتسي نونة

المدونة  
الجتماعية

٢٠١٢/٢/١١ - مرافق التصويت

لعماد الدين يوسف جعفر احمد عباس

مندوب هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية

مندوب وزارة الاقتصاد و التجارة

\_\_\_\_\_

الله اعلم

